

السياسات الزراعية في العراق - التحديات ، وسبل المعالجة

م. د طالب حسين الكريطي

م. د محمد حسين الجبوري

المستخلص

بعد تعميق المفاهيم النظرية حول السياسات الزراعية ، تم استعراض حالة القطاع الزراعي في العراق ، وكذلك حالة السياسات الزراعية المطبقة و في الحدود الزمانية للبحث ، ثم تم تحليل المؤشرات الأساسية للسياسات الزراعية ، و بيان اهم التحديات وسبل معالجتها ، و تم البرهان على عدم فاعلية السياسات الزراعية في العراق ، وان المعالجة الأساسية للمساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، هي تحسين شروط الاستثمار في الزراعة ، من خلال سياسة زراعية كفوءة ، بعد توفر الاهتمام الضروري ، والدعم الذي يحتاجه القطاع الزراعي.

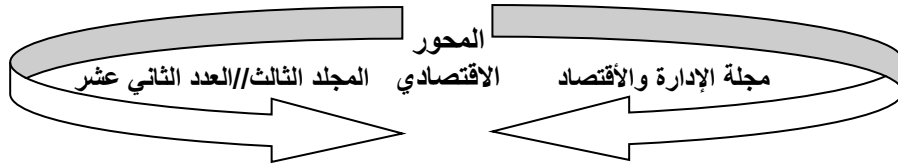
ساهم البحث بتعميق المفاهيم النظرية حول السياسات الزراعية ، ثم تم استعراض حالة القطاع الزراعي في العراق ، وكذلك حالة السياسات الزراعية المطبقة في الحدود الزمانية للبحث ، ثم تم تحليل المؤشرات الأساسية للسياسات الزراعية ، و بيان اهم التحديات وسبل معالجتها ، تم البرهان على عدم فاعلية السياسات الزراعية في العراق ، وان المعالجة الأساسية للمساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، هي تحسين شروط الاستثمار في الزراعة ، من خلال سياسة زراعية كفوءة .

Abstract

After deepen the theoretical concepts on agricultural policies, has been reviewing the status of the agricultural sector in Iraq, as well as the case of applied agricultural policies and the temporal boundaries of the search, then the analysis of key indicators of agricultural policy, and the statement of the most important challenges and ways to address them, was proof of the ineffectiveness of agricultural policies in Iraq, and that the basic treatment of vulnerable contribution of the agricultural sector in the gross domestic product, is to improve conditions for investment in agriculture, through an efficient agricultural policy, yet provides the necessary attention and support needs of the agricultural sector .

المقدمة

يُعدّ النشاط الزراعي الرافد الأساس للاقتصاد العراقي بعد النفط ، الا أنه في الآونة الاخيرة تراجع هذا النشاط كثيراً بصورة ملفتة للانتباه ، وأخذ البلد بالاعتماد على الخارج في استيراد السلع الزراعية بكافة أنواعها ، إذ أن مبالغ كبيرة من الموازنة تذهب الى استيراد المحاصيل والمنتجات والمستلزمات الزراعية ودعم أسعارها ، تعرض هذا القطاع للإهمال في جوانب كثيرة ، منها الموارد المائية ، أو جانب الانتاج الزراعي أو الحيواني ، مع فتح باب استيراد المنتجات الزراعية دون قيود ، وهذا يهدد بالقضاء على النشاط الزراعي



وهجرة الایدي العاملة الى المدن وازدياد البطالة وما يتبعه من مشاكل اجتماعية ، وتدهور للأراضي الزراعية ، وتحول الدولة الى دولة ريعية تستنفذ كل مواردها دون أن تتمكن من أعمار البلد وتحقيق الامن الغذائي . وقد أثرت الظروف الاخيرة التي مر بها العراق (بعد عام ٢٠٠٣) سلبياً على الاقتصاد بصورة عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص ، نتيجة لتدمير البنى التحتية لهذا القطاع ، خاصة ما اصاب مشاريع الري واليزل من أضرار جسيمة أدت الى توقف الكثير منها . وعدم إمكانية توفير المستلزمات الاساسية للعملية الانتاجية كالتقاوي والبذور المحسنة والاسمدة والتقنيات الحديثة . ونظراً للأهمية النسبية العالية التي يشكلها القطاع الزراعي في أغلب الاقتصادات وخاصة النامية منها ، أصبح للسياسات الزراعية دور مهم في نمو وتطوير هذا القطاع ، وذلك من خلال اجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد هذا القطاع . وهناك أنواع كثيرة من السياسات الزراعية التي يمكن استخدامها في التأثير على مستوى النشاط الزراعي ، كالسياسات السعرية ، والتسويقية ، والتخزينية ... الخ ، والتي لكل منها اهداف محددة تساهم في توجيهه أو اعادة توجيهه القطاع الزراعي .

مشكلة البحث : ان للظروف والمشاكل المختلفة التي مر بها العراق خلال الثلاثة عقود الماضية من حروب وعقوبات اقتصادية وتغير لنظام الحكم، تأثيراً سلبياً واضحاً على القطاع الزراعي من خلال تراجع الاهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وعجزه الواضح عن توفير الحد الأدنى من حاجة البلد من الغذاء . وقد واجهت ادوات السياسة الاقتصادية قيوداً ومحددات ادت الى تشوهات هيكلية في بنيتها الاقتصادية ، مما ادى الى عدم استجابة النمو الزراعي لهذه السياسات ، ومن ثم احدثت تأثيراً غير مرغوب به في اوضاع الامن الغذائي في الاقتصاد .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان السياسات الزراعية في العراق لم تتمكن من احداث تأثيرات ايجابية على واقع القطاع الزراعي ، الا بعد اجراء تعديلات في ادوات ومتضمنات تلك السياسات، وادخال ادوات جديدة تتلاءم مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الاقتصاد العراقي .

هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على مفاهيم السياسة الزراعية وانواعها المختلفة ومدى تأثير كل من هذه السياسات على القطاع الزراعي ، عن طريق حصر وتحليل ودراسة متضمنات تلك السياسات . كما يهدف البحث الى دراسة واقع السياسات الزراعية في العراق ومدى نجاحها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وتوصيف حلول ومقترحات لتطوير تلك السياسات بما ينسجم ووضع الاقتصاد العراقي.

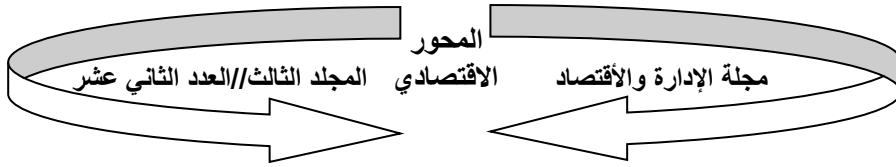
منهجية البحث: اعتمد البحث على اسلوب المنهجية الاستقرائية في التحليل الوصفي للوصول الى النتائج المطلوبة .

المحور الأول / السياسات الزراعية - نظرة شمولية

أولاً : الاطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

١- مفهوم السياسة الزراعية :

تعرف السياسة الاقتصادية بانها " مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات التي يتحقق خلالها تنفيذ أهداف محددة ، إذ إنها تعمل على احداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي ، والبنية الحيازية المزروعة ، والفن الانتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وأخرى غيرها ، وهي بذلك تعمل على احداث تغيرات نوعية البنية الاقتصادية الزراعية ^(١) . إذ تؤثر السياسات



الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها ، من خلال مجموعة من الادوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها ، وتعمل على أحداث تغييرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره ، بما لا تتعارض وتوجهات السياسة العامة وهي بذلك تُعد من السياسات ذات الاهمية الكبيرة في أغلب الدول وخاصة النامية منها .

ومن جهة أخرى تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق اهداف محددة ، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة ، وفي حالة الأسواق المشوهة أيضاً ففي حالة المنافسة التامة تتدخل الدولة عند عدم رضاها عن حصيله أداء السوق اقتصادياً واجتماعياً ، خاصة وأن التوجه الجديد لدى اغلب الاقتصاديين هو أن آلية السوق لا تعمل تلقائياً على ضبط الاوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق ، أما في الحالة الثانية ، فتتدخل الدولة لتصحيح انحراف السوق عن مزاياها وأعادتها للاقترب من ظروف المنافسة التامة (٢) ، فهذا التدخل يجري اما لإعادة توجيه السوق لتتلاءم والسياسة العامة ، أو تدخل لتصحيح انحرافات السوق للاقترب من حالة المنافسة التامة ، وذلك لتحقيق اهداف الدولة التي تتمحور حول تحقيق الكفاءة الانتاجية في أطار الموارد المتاحة ، واستغلالها بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة .

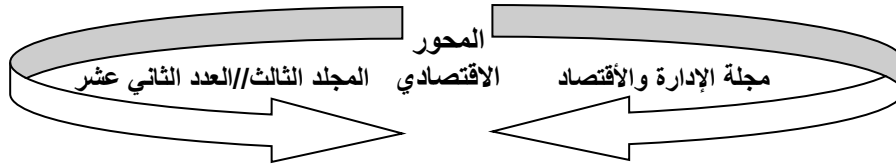
٢- السياسة الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة .

أ- السياسة الزراعية في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي :

تتولى الحكومة ممثلة بالقطاع العام ، توفير الاموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المقررة من أجهزة التخطيط المركزي ، والتي تتحدد من خلالها كمية الاموال اللازمة للزراعة ، والمستلزمات الزراعية اللازمة والاسعار ، واسعار الفائدة ، كما تتولى الشركات والمؤسسات العامة مهمة الاستيراد والتوزيع. وقد تحدد هذه الاجهزة كمية الصادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الاجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية (٣) . وتهدف هذه السياسة الى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل ، وتقليل التباين بين الريف والمدينة . ويُذكر أن هذا النوع من السياسات في هذا النظام يغلب عليها احياناً الجانب الايدولوجي على حساب الضروريات الاقتصادية إذ يترتب عليه أن النتائج الاقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين كانت أدنى من تلك التي تحققت في البلدان ذات الاسواق التنافسية ، وحتى دون ما تحقق في بعض البلدان النامية (٤) .

ب- السياسة الزراعية في الاقتصادات ذات الاقتصاد الحر :

تشمل الدولة التي تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي ، والتي يتم بها التمويل والاقتراض الزراعي عن طريق المؤسسات المالية الخاصة . وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في مزاوله هذا النشاط وفق معايير السوق . وكانت نتيجة هذه السياسات هو تحسن فعالية استغلال الاراضي ، وزيادة انتاجية العمل ، وارتفاع الفائض الاقتصادي في الزراعة ، وانعكاس ذلك على القطاعات الاخرى ، فأرتفع معدل النمو الاقتصادي ، عن طريق تحويل أرباح تحسن الإنتاج الزراعي الى الاقتصاد ككل (٥) . ومن بين الاقطار العربية التي اتبعت هذا النهج هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا والأردن ودول الخليج العربي ، وقد تميز الإقراض والائتمان في هذه الدول بسيطرة القطاع الخاص ، مع قيام القطاع العام بتوفير مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج وتمويل



الصادرات وتشجيعها كما المغرب ، إذ زادت حصة الزراعة من إجمالي القروض الممنوحة في كل من مصر والمغرب والاردن ، كما استقرت أسعار الفائدة في عام (١٩٩٤) عند مستويات تتراوح بين (٦,٥%) في الاردن ونحو (١٨%) في موريتانيا ، كما انخفضت اسعار الفائدة في مصر من (١٧%) الى (١٢,٦%) لنفس العام المذكور ^(٦) .

ج- السياسة الزراعية في الاقتصادات النامية :

للسياسة الزراعية دور مهم في نمو وتطور القطاع الزراعي في الدول النامية ، نظراً لما يُشكله هذا القطاع من أهمية نسبية عالية في اقتصاداتها القومية ، لاسيما تلك التي أخذت بنهج التخطيط المركزي الى حدّ ما ، ويسودها العديد من الأنماط الانتاجية في نظامها الاقتصادي المتباين ، والتي تحتاج الى معالجتها بشكل يكفل توجيهها نحو الاهداف المركزية ^(٧) . وقد اتبعت بعض البلدان النامية والعربية منها سياسات الاصلاح الزراعي في فترة تحررها لتجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية ، وغالباً ما أدت إلى تجميع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي . ولم تصل تلك التجارب الى ما وصلت اليه البلدان المتقدمة ، إذ غالباً ما تواجه تلك السياسات قيوداً ومحددات في عملية التنفيذ في تلك البلدان .

٣- أهمية السياسات الزراعية :

هنالك اهمية كبيرة واستثنائية للسياسات الزراعية على مستوى الاقتصاد الكلي ، وهذا ينبع من كونها الوسائل التي تعتمد عليها الحكومة من أجل بلوغ اهداف التنمية الزراعية ، وتتجسد اهمية السياسات الزراعية من اهدافها الرئيسية التي تتمثل بالاتي :

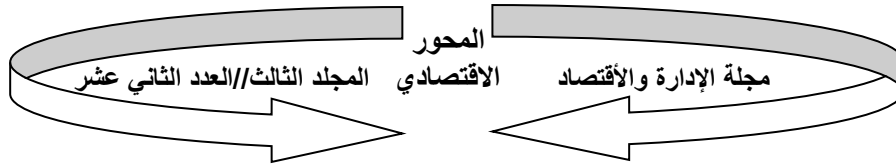
أ- تحقيق الكفاءة الانتاجية في ظل الموارد الانتاجية من خلال ترشيد استخدام الموارد ، وتقليل الهدر الاقتصادي في استخدامها وبمعنى أدق اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد
ب- تحقيق التوزيع الأمثل والأنسب للدخل والثروة ، بحيث يتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة ، وبينه وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى ، وفقاً لما يُقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة .

ج- استغلال الموارد بشكل لا يُؤثر على البيئة واستدامتها، من خلال استغلال تلك الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها . وبالرغم من ترابط الاهداف الا انها لا يمكن ان تسير في اتجاه واحد ، بل لابد ان تتعارض ، ولكنها تبقى مُتلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية الاقتصادية بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة .

ليس بالضرورة أن يكون زيادة الإنتاج الزراعي هدفاً رئيساً في السياسة الزراعية ، بل أن الهدف يجب أن يكون زيادة الرفاهية الاقتصادية في الريف ، وهذا يتطلب استيعاب مفاهيم التنمية الزراعية وأهدافها ، إذ ان الاهداف الاقتصادية تُلقي قبولاً عندما تحدث اسهامات اجتماعية تتمثل بالرفاهية الاقتصادية . كما أنه لابد من وجود ترابط بين الوسائل والاهداف للوصول الى النتائج المرجوة من السياسة الزراعية فقد يكون الهدف مناسباً ولكن الوسيلة المتبعة غير مناسبة ^(٨) .

ثانياً / أنواع السياسات الزراعية :

سنناقش في هذا المحور جميع انواع السياسات الزراعية التي تطبق في النظم الاقتصادية المختلفة وعلى الشكل التالي :



١- سياسة توفير الغذاء (سياسة الامن الغذائي) :

ترتبط هذه السياسة بكافة السياسات الزراعية والاقتصادية، كما انها انعكاس لدرجة نجاح تلك السياسات وتولي الدول والمنظمات المحلية والاقليمية والعالمية اهمية كبيرة لتحقيق الامن الغذائي، وترتبط بعض المنظمات الامن الغذائي بالاكنتفاء الذاتي ويقاس بمقدرة الدول على توفير احتياجاتها الغذائية المستهدفة وتوفير عوامل الانتاج مثل الارض والعمل. ويعرف الامن الغذائي في ثلاثة مستويات : (العالمي والوطني والفردى)، وذلك يعني توفير الغذاء على كل من هذه المستويات. وتعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعة على انه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتمادا على الانتاج المحلي أولاً وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكاناتهم المادية" (٩) .

٢- السياسات التمويلية والاستثمارية :

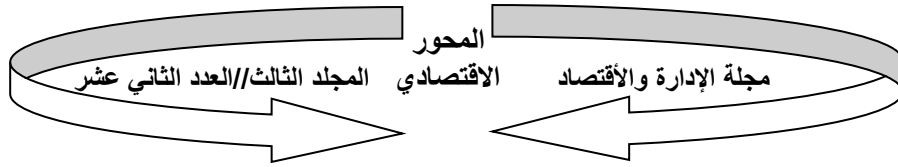
لهذا النوع من السياسات دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي . وان زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي ، يتضح من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع في الخطط التنموية على المستوى القطري . وقامت العديد من الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الاقراض الزراعي ، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والافراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الانشطة الزراعية . وينحصر عمل مؤسسات الاقراض الزراعي في بعض الدول وخاصة العربية منها في تقديم القروض بشروط ميسرة ، ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الاخرى وخدمات الارشاد ومدخلات الانتاج والتسويق . وقد شهدت فترة الثمانينات تزايداً في الطلب على التمويل الزراعي ، نظراً للتطور الذي شهده القطاع الزراعي في تلك الفترة في معظم الدول العربية .

ويمكن أيجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي بما يلي :

- قروض محلية .
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي .
- تمويل ذاتي من قبل الافراد والمؤسسات .
- قروض مصرفية (سواء من البنوك الزراعية المتخصصة ، أو البنوك التجارية) .
- صناديق التنمية الزراعية (١٠) .

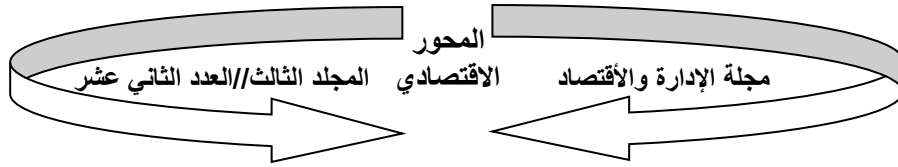
٣- سياسات التسعير :

أن السياسة السعرية تُعبر عن الأسس والاجراءات التي يتم بموجبها تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة التي تُحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع . والسياسة السعرية الزراعية أكثر المتغيرات تأثيراً في العرض والطلب لمنظومة السلع والخدمات المنتجة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وأن أسعار هذه السلع تُمارس تأثيرها في الانتاج الزراعي ومستويات الدخل والعمل ، ومن ثم ينسحب ذلك التأثير الى حالة التوازن الاقتصادي (١١) . وفيما يأتي عرض موجز لأهم السياسات السعرية الحكومية المطبقة من قبل بعض الحكومات والتي من اهمها : (١٢)



- أ- سياسة الاعانات المالية : وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع أمانات مالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة .
- ب- سياسة ضريبة الدخل : وتتمثل في اعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية ، والاعفاء الكمركي للاستيراد من مدخلات أو مستلزمات الانتاج الزراعي.
- ج- سياسة الاسعار الاجبارية : وتهدف الى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار مُحددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك . وتتحدد هذه الاسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية ، كالخبز واللحم ومنتجات الالبان .
- د- سياسة الاسعار التشجيعية : وتهدف الى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل ، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة .
- هـ- سياسة تحديد الاسعار الزراعية : ويكون ذلك على مستويات المدخلات والمخرجات ومستلزمات الانتاج ، وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة . وهذا التحديد لن يكون مؤثراً دون وجود سياسات للدعم والاعانة بأشكالها المختلفة .
- و- سياسة الدعم : وتشمل كل أو بعض مُستلزمات الانتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية ، وفق أهداف محددة لهذه السياسة . وقد يكون هذا الدعم مباشراً يتأثر به كل القطاع الزراعي ، أو غير مباشر ويتمثل في الغاء أو تخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على اغلب المدخلات الزراعية . كما يتخذ الدعم شكلاً آخر ، عن طريق دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي الى ترك العمل الزراعي والتوجه الى القطاعات الأخرى .
- ي- سياسة التوريد الاجباري : نظراً لما تشكله بعض المنتجات الزراعية من أهمية استراتيجية كالحبوب التي تمثل أهم السلع الغذائية الرئيسية ، تقوم الحكومة باحتكار شراء هذه السلع بأسعار محددة سلفاً ، ويتحدد السعر وفقاً لآلية تفاعل العرض والطلب في السوق الذي يكون مساوياً لكلفته الحديثة ، وقد تقوم الحكومة بشراء جزء من الانتاج وعرضه في السوق بأسعار أقل من التكلفة ، وتحمل مقدار الفرق بين السعرين ، وفي حالات أخرى تلزم الحكومة المنتجين على توريد كمية مُعينة من الإنتاج ، وبسعر أقل من سعر السوق . ولكي تحقق الحكومة سياستها لا بد من مصاحبة السعر المحدد ، تسويق كمية محددة من الانتاج وإلا قام المنتج بتحويل جزء من ناتجه الى السوق ، لأن السعر فيه أعلى من السعر المُعطى من قبل الحكومة (١٣) .
- ٤- سياسة التجارة الخارجية :

وتتمثل بجميع الاجراءات التي تضع شروط حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال عبر الحدود ، وهي أما ضرائب تصدير أو استيراد أو دعم لها ، أو تشريعات لحركة رؤوس الاموال في الداخل والخارج . تعتبر السياسة التجارية من أهم عناصر برامج الاصلاح الهيكلي ، وهي تهدف في الغالب الى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات في المنتجات الزراعية ، وتشمل إعادة النظر في هيكل الضرائب على الصادرات ، كما حدث في كل من مصر وسوريا والاردن في عام (١٩٩٢) ، ونظراً لانتهاج مصر بعض السياسات الاقتصادية الاصلاحية للسلع الزراعية، فقد ارتفعت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية من جملة الصادرات من حوالي



(٢١%) عام (١٩٨٢) الى (٣٦%) عام (١٩٨٧) . كما يرجع الفضل في الفائض المُتحقق في سوريا لأول مرة في عام (١٩٨٩) الى نجاحها في تشجيع صادرات القطاع الخاص من الاغذية والمشروبات (١٤) .

وقد واجهت العديد من المفاوضات التي أجرتها الجات (GATT) مصاعب في الوصول الى حلول عادلة بالنسبة الى البلدان النامية ، إذ ان البلدان المتقدمة بصفة عامة قد وضعت سياسة دعم باتجاه حماية المنتجين الزراعيين ، سواء بهدف زيادة الانتاج أو توسيع الصادرات الزراعية ، وقد تمثلت هذه السياسات بثلاثة أنماط للحماية (١٥) :

أ- دعم الانتاج الزراعي من خلال تحديد حد أدنى لأسعار المحاصيل الزراعية ، بحيث لا تنخفض دونه أسعار هذه المحاصيل .

ب- فرض تعريفات كمركية متغيرة على السلع الغذائية المستوردة ، وهذه تعادل من حيث آثارها ، القيود التي تعيق الاستيراد .

ج- دعم الصادرات الزراعية من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكنه من المنافسة في اسواق التصدير .
٥- السياسات التسويقية للمنتجات الزراعية :

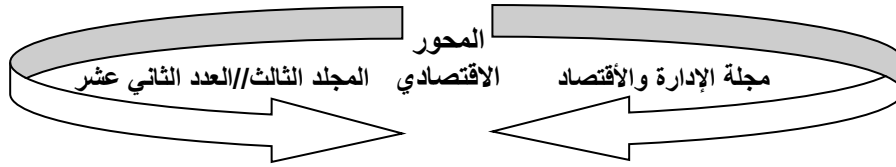
تشكل السياسات التسويقية جزءاً هاماً من السياسات الزراعية ، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق ، من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق ، دوراً مهماً في التنمية الزراعية ، وفي تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين . فالتسويق له دور في تخصيص الموارد ، وتحديد أسعار السلع وتنظيم انسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية .

هنالك نمطان من السياسات التسويقية ، الاول تقوم فيه الحكومة بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة للأداء في كل مرحلة من مراحل التسويق ، ويتبنى هذا النمط عدد قليل من الاقطار العربية مثل سوريا وليبيا وعدد آخر من الدول العربية ولكن لبعض السلع . ويفضل الاقتصاديين هذا النوع من السياسات ، لأن اغلب المنتجات الزراعية لا تخضع للأنماط الاحتكارية بسبب تعدد المنتجين على النحو الذي لا يسمح بالتحكم في العرض ، إضافة الى أن معظم المنتجات الزراعية سريعة التلف ، لا يملك المنتج القدرة على المساومة كثيراً في اسعارها من خلال حجبها عن العرض ، كما أن حجم الانتاج لا يخضع الى قرار آني ، انما يتخذ من بداية الموسم ولا يمكن تغييره ، الا من خلال الامتناع عن العرض بالنسبة الى السلع القابلة للتخزين (الحبوب) ؛ وهذا يُسبب أحياناً أنماط شبه احتكارية للسلع الزراعية (١٦) .

اما النمط الثاني المعتمد حالياً في اغلب الدول النامية وخاصة العربية منها ، فيقوم على أنتهاج سياسات تسويقية مبنية على آلية السوق وتحرير الاسعار والغاء القيود التجارية وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات الزراعية ، ومن أمثلة هذه الاقطار مصر والمغرب وتونس والاردن وموريتانيا والجزائر ودول الخليج العربي (١٧) .

٦- سياسة تخزين المنتجات الزراعية :

تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الانتاج المحلي الزراعي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية الزراعية وباختلاف أهداف التخزين . والهدف الأساس من التخزين هو تحقيق الامن الغذائي الذي يستند على عنصرين أساسيين هما : تنمية الانتاج عن طريق التوزيع الامثل لعناصر الانتاج ، وتكوين



مخزون استراتيجي للاستخدام وقت الازمات مثل تقلبات الانتاج الغذائي أو الحروب والعقوبات الاقتصادية ، وتقلبات وأزمات السوق العالمية . وبشكل عام هنالك نوعين من المخزون السلعي :

أ- المخزون العامل : وهو المخزون الضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم انتاجي معين ، ويعتمد هذا المخزون على الواردات ، ويتفاوت حجمه من دولة لأخرى حسب احتياجاتها .

ب- المخزون الاستراتيجي : وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والعقوبات ، ويتوقف حجم هذا المخزون على أهداف الدولة المستندة على أنواع المخاطر المرتقبة . وأن تحقيق مثل هذا المخزون يتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين مجموعة معينة من الدول ، كالتعاون بين الدول العربية ، عن طريق تبني سياسة عربية موحدة تحدد حجم المخزون وإدارته والسلع المشمولة وآلية الشراء ، من أجل زيادة الطاقة التخزينية من جميع المواد الغذائية الرئيسية .

٧- السياسة المائية :

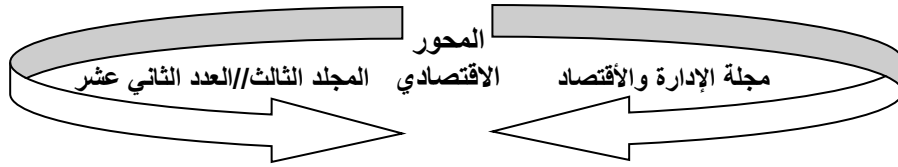
وتعني بالسياسة المائية الاستغلال الامثل للمياه ، عن طريق مجموعة من الاجراءات التي تُتخذ لترشيد استهلاك المياه ، والاجراءات الوقائية لموارد المياه ضد التلوث والفقْد المبكر ، واقامة البنى التحتية الجديدة التي تزيد من فاعلية إدارة الموارد المائية، وتبني تقنيات وادارة موارد المياه الحديثة ^(١٨) . هنالك ثلاثة نظم للري (السطحي، الرذاذ ، والتنقيط) وليس هنالك من هذه الانظمة نظام متكامل يصلح لكافة الظروف والاحوال ، فلكل نظام مميزات ينفرد فيها عن غيره ولكل منها مزاياه وعيوبه ، والمفاضلة بينها والمقارنات الاقتصادية لا يمكن أن تجري بمعزل عن الخواص البيئية والبشرية التي تحدد في الغالب الطريقة الناجحة من ناحية الري . ومن المعروف أن طرق الري السطحي لاتزال هي السائدة في معظم الدول النامية وخاصة العربية منها والعراق على وجه الخصوص^(١٩) .

٨- السياسات التقنية :

ونعني بها اعتماد الاساليب الحديثة في الانتاج والاتجاهات الحديثة التي ترمي الى زيادة الانتاجية بوسائل وطرق لا تؤدي الى تفاقم التقلبات في الانتاج ، ولا تقلل من قدرة البيئة على مواصلة الانتاج ، كما أنها تسهم في زيادة دخل سكان الريف فضلاً عن استخدامها أقل قدر من مستلزمات الانتاج . رغم اهمية المبتكرات البيولوجية والميكانيكية التي يؤدي استخدامها الى زيادة انتاجية الارض والعمل الزراعي ن إلا أن استخدام هذه المبتكرات لا زال محدوداً في اغلب الاقطار النامية ، وخاصة العربية منها . أما الانفاق على البحث العلمي والارشاد والزراعي ، فتشير الارقام الى انخفاضه في اغلب الدول العربية ، ولا يمكن مقارنته مع الدول المتقدمة إذ يتراوح ما يُنفق على تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة في كافة المجالات ومنها الزراعية بين (٤-٨%) من الدخل القومي سنوياً ، في حين لا يزيد هذا المعدل عن (٠,٣١%) في السنة في جميع الدول العربية ^(٢٠) .

المحور الثاني / واقع القطاع الزراعي في العراق

يعد القطاع الزراعي احد قطاعات الانتاج الرئيسية في الاقتصاد العراقي ، فالزراعة في العراق تعد من أهم ما عرفه الانسان قديماً . إذ هي العامل الرئيس في إقامة وتطور الحضارات القديمة على ارض وادي الرافدين ، الا انها لم تستفيد من كل ذلك الارث الحضاري الذي يعود لألاف السنين من النشاط الزراعي الذي



كان يمد الانسان العراقي بالغذاء على مر تلك العصور . وبدلاً من تطورها بما يتناسب مع زيادة حجم السكان وتطور الحياة ، تراجعت في العصر الحالي لتقف عاجزة عن الايفاء بالاحتياجات المتزايدة لسكان العراق الذين يقدرون بأكثر من (٣٤) مليون نسمة بحسب أخر الاحصائيات .

أن عدم تطور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي ، يعود الى عدة اسباب ومن اهمها أن هذا القطاع ظل طيلة العقود الماضية يتخبط جراء السياسات الزراعية الخاطئة التي طبقت فيه ، والتي كان معظمها عبارة عن ردود أفعال للظروف الآتية التي يمر فيها العراق دون أن تكون هناك استراتيجية واضحة لتنمية هذا القطاع الحيوي ، بل كانت السياسات تنبثق من الظروف القائمة ووفقاً للحاجة الملحة كما حصل خلال فترة الثمانينات وفترة التسعينات التي شهد فيها العراق ظروف استثنائية تمثلت بالحرب على ايران ، والعقوبات الاقتصادية ، حيث تم الاهتمام والتركيز على الزراعة لإنتاج ما يمكن انتاجه من الغذاء بعد أن عجزت الحكومة عن استيراد الغذاء نتيجة العقوبات الاقتصادية ، لا سيما خلال السنوات الاولى من عقد التسعينات من القرن الماضي .

وقد ساهمت الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) في زيادة معاناة القطاعات وتراجعها بدرجة كبيرة ، حيث زادة معاناة القطاع الزراعي ، واضطر الكثير من المزارعين الى هجر أراضيهم ، وموت الكثير من البساتين وتلف الكثير من المحاصيل وتحولت أغلب الاراضي الى أراضي قاحلة تحتاج الى الكثير من الاهتمام والدعم من اجل إعادة الحياة اليها . كما ساهمت سياسة الاستيراد العشوائية للمنتجات الزراعية بدرجة كبيرة على تراجع هذا القطاع، مما أثر بدرجة كبيرة على المنتج الداخلي الذي لم يتمكن من منافسة المنتج الخارجي بسبب الفارق الكبير بين تكلفة المنتج الداخلي والخارجي .

يملك القطاع الزراعي جملة من الترابطات الامامية والخلفية التي تجعله حلقة ضمن سلسلة من القطاعات التي يتألف منها الاقتصاد الوطني . وتشير الحقائق الى أن القطاع الزراعي في العراق تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي شهدتها العراق على ما يقارب عقد من الزمان (٢٠٠٣ - ٢٠١٣) وبالتالي انعكس هذا الاثر على فاعلية مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد العراقي ، من خلال انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (٤,٦) في (٢٠٠٠) و(٨,٣%) عام (٢٠٠٣) و(٣,٦%) عام (٢٠٠٨) و(٤,٩%) عام (٢٠١١) بعد أن كانت هذه المساهمة تصل الى أكثر من (٢٥%) في الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ، وحوالي (٢٠%) في النصف الاول من عقد التسعينات كما يتضح ذلك من جدول (١).

تستند الزراعة العراقية الى مقومات وثروات طبيعية مهمة تشكل الاساس في العملية الزراعية في مقدمتها المياه والاراضي الزراعية والقوى العاملة . فبالنسبة للمياه يمتلك العراق نهري دجلة والفرات والتي تصرف مياه متجددة تقدر سنوياً بنحو (٧٠) مليار متر مكعب ، المستخدم منها لا يتجاوز (٢٨,٨) متر مكعب ، والباقي تذهب للهدر والضياع عبر مرحلتين ، أما أثناء النقل ، حيث أن معظم الزراعة العراقية تعتمد في نقل المياه على قنوات غير مبطنه ومكشوفة مما يؤدي الى ضياع حوالي (٣٠ - ٤٠%) من المياه المنقولة عبرها^(٢١). أو يكون الهدر أو الضياع في الحقل نفسه لأن الري يكون في الغالب بالطريقة السبحية إذ تتسرب المياه الى أعماق التربة باتجاه المياه الجوفية .

كذلك يمتلك العراق مساحات واسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو (١٢) مليون هكتار، لم يزرع منها سوى (٦,٥) مليون هكتار^(٢٢)، أي بمعنى ان نصف الاراضي لازالت غير مزروعة .

جدول (١)نسبة ناتج القطاع الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)

السنوات (١)	ناتج القطاع الزراعي (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	٤ = (٣ / ٢)
١٩٩٠	٤٦١٣,٣	٥٥٩٢٦,٥	٨
١٩٩١	٦٦٢٩,١	٤٢٤٥١,٦	١٥
١٩٩٢	٢٢٨٧٢,٧	١١٥١٠,٨,٤	١٩,٤
١٩٩٣	٤٩٨٦٤	٣٢١٦٤٦,٩	١٥,٣
١٩٩٤	٣٣٣٥٢٤,٢	١٦٥٨٣٢٥,٨	٢٠
١٩٩٥	١٣٧٨٢٧٤,٣	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٢٠,٥
١٩٩٦	١٢٠٨٩٨٢,٣	٦٥٠٠٩٢٤,٦	١٨,٤
١٩٩٧	١٢٧٦٣٦٧,١	١٥٠٩٣١٤٤	٨,٤
١٩٩٨	١٨٦٨٣٧٩,٨	١٧١٢٥٨٤٧,٥	١٠,٩
١٩٩٩	٢٤٨٢٦١٦,٥	٣٤٤٦٤٠١٢,٦	٧,٢
٢٠٠٠	٢٣٢٧٢٧٧,٢	٥٠٢١٣٦٩٩,٩	٤,٦
٢٠٠١	٢٨٦٣٤٩٥	٤١٣١٤٥٦٨,٥	٦,٩
٢٠٠٢	٣٥١٢٦٥٨,٦	٤١٠٢٢٩٢٧,٤	٨,٥
٢٠٠٣	٢٤٨٦٨٦٥,٥	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٨,٣
٢٠٠٤	٣٦٩٣٧٦٨	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٦,٩
٢٠٠٥	٥٠٦٤١٥٨	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٦,٩
٢٠٠٦	٥٥٦٨٩٨٥,٧	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٥,٨
٢٠٠٧	٥٤٩٤٢١٢,٤	١١١٤٥٥٨١٣,٤	٤,٩
٢٠٠٨	٥٧١٦٨١٥,١	١٥٥٩٨٢٢٥٧,٦	٣,٦
٢٠٠٩	٦١٣٢٧٣٤,٦	١٣٩٣٣٠٢١٠,٦	٤,٤
٢٠١٠	٨٦٧٩٠٨٠	١٣٤٣٥٧٣٨٠	٦,٥
٢٠١١	٩١٨٥٣٨٠	١٨٦٦٩٩٠٤٠	٤,٩

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة.

كما يمتلك العراق وفرة في الايدي العاملة في المجال الزراعي ، اذ يعيش حوالي ثلث سكان العراق في الارياف أي حوالي (١١,٣٣) مليون نسمة ، الا ان تقديرات وزارة التخطيط تشير الى عدم قدرة القطاع الزراعي في العراق على توفير فرص عمل للقوى العاملة فيه ، اذ تقدر نسبة البطالة في الريف في الاعوام الاخيرة (١٧%) تمثل بطالة الذكور الغالبية منها وتقدر بنحو (٢٠%)^(٢٣) .

أن من اهم المحاصيل الزراعية التي يشتهر الاقتصاد العراقي بزراعتها هي الحبوب والتي من أشهرها (الحنطة ، الشعير ، الشلب ، الذرة الصفراء) وكذلك التمور والخضروات بكافة انواعها والفواكه ومحاصيل زراعية اخرى كالمحاصيل الصناعية والعلفية والمحاصيل الزيتية(المسسم ، وزهرة الشمس ، وفستق الحقل) .

تعتبر الحنطة والشعير أهم الغلات الشتوية في العراق ، وتُزرع الحنطة في التربة الخصبة في المناطق الشمالية بالاعتماد على الامطار بالدرجة الاساس ، وفي الجنوب تعتمد على مياه الري . يُزرع حوالي (٨٠%) من حنطة العراق في المنطقة الشمالية . اما الشعير فيزرع في المناطق الجنوبية والوسطى بحوالي (٨٥%) ويزرع في الاراضي الاقل خصوبة والمالحة، ويستخدم كعلف للحيوانات بنسبة كبيرة، اما بالنسبة للشلب فتقتصر زراعته على مناطق الفرات الاوسط بالدرجة الاساس وبعض المناطق الجنوبية ، ويحتاج الى كميات كبيرة جدا من المياه، وان الناتج السنوي من هذا المحصول لم يكفي في افضل حالاته سوى (١٠ - ١٥%) من حاجة البلد من الرز ، ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات. والجدول (٢) يوضح الانتاج السنوي للحبوب والمساحة المزروعة من كل محصول وغلة الدونم الواحد من كل محصول وكذلك معدل النمو المركب الذي حققه كل محصول من هذه المحاصيل خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٠).

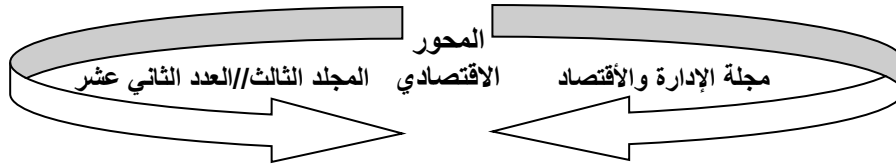
جدول (٢) المؤشرات الرئيسية لمحاصيل الحبوب في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
الحنطة	٢٠٠٢ (٢٥٨٩٤٦٧) ٢٠١٠ (٢٧٤٨٨٤٠) معدل النمو المركب (٠,٧%)	٢٠٠٢ (٦٥٩٤٩٤٥) ٢٠١٠ (٥٥٤٣٨٨٠) معدل النمو المركب (-2.2%)	٢٠٠٢ (٣٩٢,٦) ٢٠١٠ (٤٩٥,٨) معدل النمو المركب (٣%)
الشعير	٢٠٠٢ (٨٣٣٤٣٧) ٢٠١٠ (١١٣٧١٦٩) معدل النمو المركب (٤%)	٢٠٠٢ (٣٨٦٢١٣٠) ٢٠١٠ (٤٠٢٦٦٧٤) معدل النمو المركب (٠,٥%)	٢٠٠٢ (٢١٥,٨) ٢٠١٠ (٢٨٢,٤) معدل النمو المركب (٣,٤%)
الشلب	٢٠٠٢ (١٩٣٧٦٧) ٢٠١٠ (١٥٥٨٢٩) معدل النمو المركب (-٢,٧%)	٢٠٠٢ (٢١٦٥١١) ٢٠١٠ (١٩١٨٩٥) معدل النمو المركب (-١,٥%)	٢٠٠٢ (٨٩٥) ٢٠١٠ (٨١٢,١) معدل النمو المركب (-١,٢%)
الذرة الصفراء	٢٠٠٢ (٥٧٨٦٣٠) ٢٠١٠ (٢٦٦٦٩٩) معدل النمو المركب (-٩,٣%)	٢٠٠٢ (٧٢٣٣٩٧) ٢٠١٠ (٤٦٧٨٣٣) معدل النمو المركب (-٥,٣%)	٢٠٠٢ (٧٩٩,٩) ٢٠١٠ (٥٨٩,٧) معدل النمو المركب (-٣,٧%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١١ .

لم تكن التمور في العراق افضل حالاً من الحبوب ، فاليابانات الواردة في جدول (٣) تشير الى تدهور واضح في هذا المحصول على صعيد عدد النخيل والانتاج الكلي ونتاجية النخلة الواحدة ، خاصة بالنسبة للأنواع الرئيسية (الزهدي والخستاي) التي كان العراق يصدرها الى مختلف انحاء العالم ، وكانت تعد من اجود انواع التمور في العالم ، الى جانب الانواع الاخرى (الساير والخضراوي والحلاوي) التي تعد من انواع التمور الفريدة التي يختص بآنتاجها العراق ويصدرها الى اغلب الدول ومنها العربية لعدم امتلاكها على هكذا انواع من التمور. الا ان الوضع اختلف كثيرا في الآونة الاخيرة ، واصبحت التمور العراقية لا تضاهي انواع



التمور في الدول العربية (كالامارات والسعودية والكويت، دول الخليج العربي) الأخرى سواء من حيث الكمية المنتجة ، أو حيث النوعية. ويأتي ذلك نتيجة أسباب منها عدم مواكبة التطور في مجال الزراعة الحديثة واعتماد الاساليب الحديثة في تطوير الانتاجية ، واساليب التسويق الحديثة سواء الداخلية منها الخارجية (التصدير). وبذلك اصبح المستهلك المحلي يفضل التمور الاجنبية على المحلية، واصبحت التمور الاجنبية المصنعة والمعلبة رائجة في السوق العراقية ، بعد ما كانت التمور العراقية هي الاكثر رواجاً في السوق الداخلي والخارجي.

جدول (٣) المؤشرات الرئيسية للتمور في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

النوع	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	عدد النخيل + معدل النمو المركب	انتاجية النخلة الواحدة (كغم) + معدل النمو المركب
الزهدي	٢٠٠٢ (٦٩٠٨٩٠)	٢٠٠٢ (٩٤٤٨٦٠٠)	٢٠٠٢ (٧٣,١)
	٢٠١٠ (٣٥٣٨٩٦)	٢٠١٠ (٤٧٤٩٨٣٨)	٢٠١٠ (٧٠,٢)
	معدل النمو المركب (- ٨%)	معدل النمو المركب (-8.2%)	معدل النمو المركب (- ٠,٥%)
الخشراوي	٢٠٠٢ (٧٠٣٣٠)	٢٠٠٢ (١٠٤٧٣٠٠)	٢٠٠٢ (٦٧,٢)
	٢٠١٠ (٦٠١٣٨)	٢٠١٠ (١٠٠٩١١٦)	٢٠١٠ (٥٩,٦)
	معدل النمو المركب (-١,٩%)	معدل النمو المركب (-٠,٥%)	معدل النمو المركب (-١,٥%)
الساير	٢٠٠٢ (٣٦٢٩٠)	٢٠٠٢ (٨٨٢٤٠٠)	٢٠٠٢ (٤١,١)
	٢٠١٠ (١٨٩٩٣)	٢٠١٠ (٣٣٧٢٢٧)	٢٠١٠ (٥٦,٣)
	معدل النمو المركب (-٧,٨%)	معدل النمو المركب (-١١,٣%)	معدل النمو المركب (٤%)
الخضراوي	٢٠٠٢ (١٩١٥٠)	٢٠٠٢ (٥٧٦٦٠٠)	٢٠٠٢ (٣٣,٢)
	٢٠١٠ (٢٤٨٦٣)	٢٠١٠ (٤٤٢٠٠٨)	٢٠١٠ (٥٦,٣)
	معدل النمو المركب (٣,٣%)	معدل النمو المركب (-٣,٣%)	معدل النمو المركب (٦,٨%)
الحلاوي	٢٠٠٢ (٢٦٤٢٠)	٢٠٠٢ (٧٣٠٥٠٠)	٢٠٠٢ (٣٦,٢)
	٢٠١٠ (٢١٣٩٢)	٢٠١٠ (٣٥٩٥٨٥)	٢٠١٠ (٥٩,٢)
	معدل النمو المركب (- ٢,٦%)	معدل النمو المركب (- ٨,٥%)	معدل النمو المركب (٦,٤%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١١.

ان معرفة المزيد عن واقع القطاع الزراعي في العراق يتم من خلال التعرف على اهم المؤشرات الرئيسية (الانتاج السنوي للمحصول، المساحة المزروعة او عدد الاشجار، وانتاجية الوحدة الواحدة " دونم او شجرة" ، وكذلك معدل النمو المركب لهذه المؤشرات) لاهم المحاصيل الزراعية التي يشتهر بزراعتها العراق . ويتضح ذلك من خلال الجداول (٤ الى ١٠) الموضحة في الصفحات اللاحقة وعلى الشكل الاتي :

جدول (٤) المؤشرات الرئيسية لمحاصيل البقوليات في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
العدس	٢٠٠٢ (٢٢٩٨) ٢٠١٠ (١٩٠) معدل النمو المركب (-٢٧%)	٢٠٠٢ (٩٩٩٢) ٢٠١٠ (٥٠٠) معدل النمو المركب (-31.2%)	٢٠٠٢ (٢٣٠) ٢٠١٠ (٣٨٠) معدل النمو المركب (٦,٥%)
الحمص	٢٠٠٢ (١٤٤٢٦) ٢٠١٠ (٨٠٠) معدل النمو المركب (-٣٠,٤%)	٢٠٠٢ (٧١٠٦٣) ٢٠١٠ (٣٨١٠) معدل النمو المركب (-٣٠,٧%)	٢٠٠٢ (٢٠٣) ٢٠١٠ (٢١٠) معدل النمو المركب (٠,٤%)
الباقلاء	٢٠٠٢ (٥٠٢٦) ٢٠١٠ (١٤٣٦٧) معدل النمو المركب (١٤%)	٢٠٠٢ (١٣٣٦٦) ٢٠١٠ (٢٠٣٧٧) معدل النمو المركب (٥,٤%)	٢٠٠٢ (٣٧٦) ٢٠١٠ (٧٠٥,١) معدل النمو المركب (٨,٢%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، ٢٠١١.

جدول (٥) المؤشرات الرئيسية للمحاصيل الزيتية في العراق لعامي (٢٠١٠ و ٢٠٠٢)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
زهرة الشمس	٢٠٠٢ (٣٣٦٤٥) ٢٠١٠ (٧٥١٢) معدل النمو المركب (-١٧,١%)	٢٠٠٢ (٨٥٢٣٨) ٢٠١٠ (٢٢٦٥٥) معدل النمو المركب (-15.3%)	٢٠٠٢ (٣٩٤,٧) ٢٠١٠ (٣٣١,٦) معدل النمو المركب (-٢,٢%)
السوسم	٢٠٠٢ (٢٤٠٧٤) ٢٠١٠ (١٣٣٤٩) معدل النمو المركب (-٧,١%)	٢٠٠٢ (١٠٣٨٧٢) ٢٠١٠ (٥٣٠٤٢) معدل النمو المركب (-٨,١%)	٢٠٠٢ (٢٣١,٨) ٢٠١٠ (٢٥١,٧) معدل النمو المركب (١%)
فستق الحقل	٢٠٠٢ (٦٣٥٠١) ٢٠١٠ (١٠٤٦٨) معدل النمو المركب (-٢٠,٢%)	٢٠٠٢ (٤٥٣٣٥) ٢٠١٠ (١٥٩٤٨) معدل النمو المركب (-١٢,٣%)	٢٠٠٢ (١٤٠٠,٧) ٢٠١٠ (٦٥٦,٤) معدل النمو المركب (٩,١%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، ٢٠١١.

جدول (٦) المؤشرات الرئيسية للمحاصيل الصناعية في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
القطن	٢٠٠٢ (١١٢٨٠٥) ٢٠١٠ (٤٥٢٧٨) معدل النمو المركب (-١٠,٨%)	٢٠٠٢ (١٩١٤٤٩) ٢٠١٠ (٨٢٢٨٢) معدل النمو المركب (-10%)	٢٠٠٢ (٥٨٩,٢) ٢٠١٠ (٥٥٠,٣) معدل النمو المركب (-٠,٩%)
بنجر السكر	٢٠٠٢ (٤٨٩١٣) ٢٠١٠ (٦٧) معدل النمو المركب (-٩٦,٣%)	٢٠٠٢ (٦٥٢٠) ٢٠١٠ (١٠) معدل النمو المركب (-٩٦,١%)	٢٠٠٢ (٧٥٠٢) ٢٠١٠ (٦٦٩٥) معدل النمو المركب (-٥,٦%)
قصب السكر	٢٠٠٢ (٣٧٢٠) ٢٠١٠ (١٢٥٠٠) معدل النمو المركب (٨٣,٣%)	٢٠٠٢ (٧٤٤) ٢٠١٠ (٢٥٠٠) معدل النمو المركب (٨٣,٣%)	٢٠٠٢ (٥٠٠٠) ٢٠١٠ (٥٠٠٠) معدل النمو المركب (٠%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، ٢٠١١.

جدول (٧) المؤشرات الرئيسية لمحاصيل الابصال والدرنات في العراق لعامي (٢٠١٠ و ٢٠٠٢)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
البطاطا	٢٠٠٢ (٧٧٤٦٣٨) ٢٠١٠ (٢٠٤٥٩٧) معدل النمو المركب (-١٥,٣%)	٢٠٠٢ (١٦٨٠٥٣) ٢٠١٠ (٥٢٠٦٧) معدل النمو المركب (-13.7%)	٢٠٠٢ (٤٦٠٩,٥) ٢٠١٠ (٣٩٢٩,٥) معدل النمو المركب (-١,٩%)
البصل	٢٠٠٢ (١٨٢٤٤٥) ٢٠١٠ (٨٨٤٧٤) معدل النمو المركب (-٨,٧%)	٢٠٠٢ (٧٣٦٧٤) ٢٠١٠ (٤٥٢٤٥) معدل النمو المركب (-٦%)	٢٠٠٢ (٢٤٧٦,٤) ٢٠١٠ (١٩٥٥,٤) معدل النمو المركب (-٣%)
الثوم	٢٠٠٢ (٢٠٩٦١) ٢٠١٠ (١٢٥٧٥) معدل النمو المركب (-٦,٢%)	٢٠٠٢ (١٩٦٤٥) ٢٠١٠ (٦١١٦) معدل النمو المركب (-١٣,٦%)	٢٠٠٢ (١٠٦٧) ٢٠١٠ (٢٠٥٦,١) معدل النمو المركب (٨,٥%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، ٢٠١١.

جدول (٨) المؤشرات الرئيسية لمحاصيل الخضراوات في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
الطماطة	٢٠٠٢ (١٤٠٠٣٢٨)	٢٠٠٢ (٣٦٦٣٨٠)	٢٠٠٢ (٣٨٢٢,١)
	٢٠١٠ (١٠١٣١٧٧)	٢٠١٠ (٢١٢٧٨٠)	٢٠١٠ (٤٧٦١,٦)
	معدل النمو المركب (-٤%)	معدل النمو المركب (-6.6%)	معدل النمو المركب (٢,٨%)
الخيار	٢٠٠٢ (٤٨٠٣٣١)	٢٠٠٢ (٢٤٥٣٦٤)	٢٠٠٢ (١٩٥٧,٤)
	٢٠١٠ (٤٣١٨٦٨)	٢٠١٠ (١٨٨٣٨١)	٢٠١٠ (٢٢٩٢,٥)
	معدل النمو المركب (-١,٣%)	معدل النمو المركب (-٣,٣%)	معدل النمو المركب (٢%)
البانجان	٢٠٠٢ (٥٢٧٥١٢)	٢٠٠٢ (٩٥٩١٦)	٢٠٠٢ (٥٤٩٩,٧)
	٢٠١٠ (٣٨٧٤٣٥)	٢٠١٠ (٦٧٤٤٤)	٢٠١٠ (٥٧٤٤,١)
	معدل النمو المركب (-٣,٨%)	معدل النمو المركب (-٤,٣%)	معدل النمو المركب (٠,٥%)

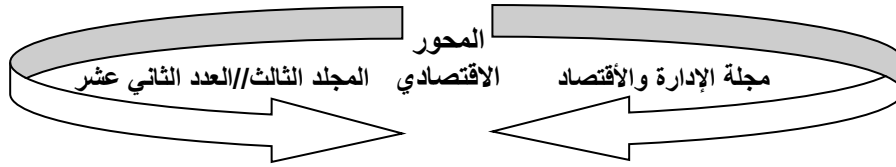
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١١.

جدول (٩) المؤشرات الرئيسية للفواكه في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	انتاجية الشجرة الواحدة (كغم) + معدل النمو المركب
البرتقال	٢٠٠٢ (٣٦١١٨٣)	٢٠٠٢ (٣١)
	٢٠١٠ (٩٧٩٠٧)	٢٠١٠ (١٣,٥)
	معدل النمو المركب (-١٥,١%)	معدل النمو المركب (-٩,٩%)
النارنج	٢٠٠٢ (١٥١٢٠)	٢٠٠٢ (٢٦)
	٢٠١٠ (٨٥٨٦)	٢٠١٠ (١٢,٦)
	معدل النمو المركب (-٦,٨%)	معدل النمو المركب (-٨,٧%)
العنب	٢٠٠٢ (٣٣٠٠٤٨)	٢٠٠٢ (٢١,٧)
	٢٠١٠ (٢١٢٦٤٩)	٢٠١٠ (٢٠,٨)
	معدل النمو المركب (-٥,٤%)	معدل النمو المركب (-٠,٥%)
التفاح	٢٠٠٢ (٨٣١٣٠)	٢٠٠٢ (٢٧,٦)
	٢٠١٠ (٣٩٦٠١)	٢٠١٠ (٢٥,٦)
	معدل النمو المركب (-٨,٩%)	معدل النمو المركب (-٠,٩%)
الرمان	٢٠٠٢ (٢٨٦٣٧٦)	٢٠٠٢ (٢٣,٢)
	٢٠١٠ (١٢٤٣٤٠)	٢٠١٠ (٢٤,٨)
	معدل النمو المركب (-٩,٩%)	معدل النمو المركب (٠,٨%)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:



كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١١ .

جدول (١٠) المؤشرات الرئيسية للمحاصيل العلفية في العراق لعامي (٢٠٠٢ و ٢٠١٠)

نوع المحصول	الانتاج السنوي (طن) + معدل النمو المركب	المساحة المزروعة (دونم) + معدل النمو المركب	انتاجية الدونم الواحد (كغم) + معدل النمو المركب
الجت	٢٠٠٢ (١٢٥٦٤٩٨)	٢٠٠٢ (٢٢٤٥٢٩)	٢٠٠٢ (٥٥٩٦,٢)
	٢٠١٠ (٩٠٦٦٨٦)	٢٠١٠ (١٦٠٨٠٥)	٢٠١٠ (٥٦٣٨,٤)
	معدل النمو المركب (-٤%)	معدل النمو المركب (-4.1%)	معدل النمو المركب (٠,١%)
البرسيم	٢٠٠٢ (٢٥٩٨٨٧)	٢٠٠٢ (٥٧٥٦٩)	٢٠٠٢ (٤٥١٤,٤)
	٢٠١٠ (٣٠١٧٢٠)	٢٠١٠ (٧٤٢٥٧)	٢٠١٠ (٤٠٦٣,٢)
	معدل النمو المركب (١,٩%)	معدل النمو المركب (٣,٢%)	معدل النمو المركب (-١.3%)

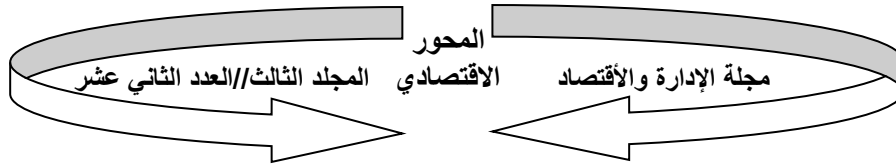
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي ، ٢٠١١ .

ان نظرة بسيطة على بيانات الجداول اعلاه ، يتضح لنا الواقع الهزيل للقطاع الزراعي في العراق ، علما بان المقارنة تمت بين ارقام قبل سقوط النظام السابق (٢٠٠٢) ، وان الاقتصاد العراقي كان قد وصل الى اقصى حالات التأثر بالعقوبات الاقتصادية، وعام (٢٠١٠)، اي بعد ثمانية اعوام من سقوط النظام ، والتي من المفترض ان يكون فيها الاقتصاد قد استعاد نشاطه بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنه، وعودته الى منظومة الاقتصاد العالمي كعنصر مؤثر في انتاج وتصدير النفط ، واصبح يصدر حوالي (٢) مليون برميل من النفط الخام يوميا الى الاسواق العالمية ، واصبح للعراق موازنة عامة تفوق موازنة الكثير من الدول العربية، كما شهد انفتاحا واسعا للحدود امام دخول وخروج السلع ومنها الزراعية . هذه التغيرات اثرت سلبا وليس ايجابا على القطاع الزراعي ، اذ نلاحظ من الجداول السابقة بأن حوالي (٩٠%) من المحاصيل الزراعية حققت معدل نمو مركب سالب للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠)، وعلى مستوى كافة المؤشرات (الناتج الكلي السنوي للمحصول، المساحة المزروعة من المحصول، انتاجية الوحدة الواحدة من المحصول)، اضافة بان المقارنة على مستوى سنتين فقط (٢٠٠٢ و ٢٠١٠) توضح بان مؤشرات عام (٢٠٠٢) افضل بكثير جدا من مؤشرات (٢٠١٠).

ان من اهم اسباب التراجع الذي شهده القطاع الزراعي في العراق تتمثل بمشكلة المياه ، ومشكلة الانفتاح الاقتصادي المفرط ، وارتفاع نسبة الملوحة والتصحر، وتدني المستوى التكنولوجي ، فضلا عن عوامل اخرى كثيرة منها ما هو اقتصادي ، وكذلك للعوامل السياسية تأثير واضح على اداء هذا القطاع .

هذه الحقائق تدعونا الى طرح الكثير من الاسئلة حول مستقبل القطاع الزراعي في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق ، وسياسة فتح الاسواق امام السلع الزراعية المستوردة من دول الجوار الى درجة الاغراق . وما هي الامكانات لمواجهة تلك الصعوبات والتحديات ، وكيف يمكن التقليل من



الآثار السلبية لتلك المتغيرات على مستقبل الزراعة العراقية ، وهل تستطيع الزراعة مواجهة تلك التحديات ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في المحور الأخير من هذا البحث.

المحور الثالث : رؤية تقويمية لواقع السياسات الزراعية في العراق :

أن ما لا شك فيه أن للسياسات الزراعية دور مهم في نمو وتطور القطاع الزراعي في مختلف المجالات وسوف نتناول في هذا المحور السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي ومدى نجاحها أو فشلها في التأثير على مستوى هذا القطاع ، وما هو المستوى الذي يجب أن تكون عليه لتطوير هذا القطاع من وجهة نظر الباحث وبما تنسجم مع واقع وامكانات الاقتصاد العراقي وبلاستفادة من التجارب الأخرى في هذا المجال .

١- السياسات المائية :

تُروى الاراضي الزراعية في العراق عبر نهري دجلة والفرات وفروعها الرئيسية إضافة الى شط العرب ، وتسهم في أرواء ما يقارب (٥,٥) مليون هكتار، أي ما يُعادل (٥٠,٢%) من مجموع الاراضي المزروعة^(٢٤) وتأتي أهمية مياه الأنهر في العراق كونها المصدر الرئيس لجميع الاستخدامات ، عكس الدول الأخرى من الدول المُتشاطئة معه ، التي لها نصيباً أوفر من مياه الامطار ، لذا لا تُشكل المياه السطحية المصدر الرئيس في تلك الدول . وعليه أن أكثر المُتضررين من أي شحة في مياه الأنهر هو العراق .

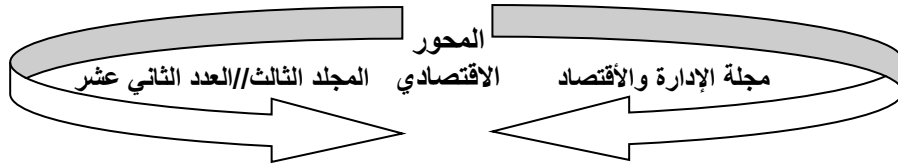
تقسم مصادر المياه في العراق الى المياه السطحية المُتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدهما ، والقسم الثاني معدلات الامطار المناسبة في بعض مناطق العراق وخاصة الشمالية منها ، إضافة الى المياه الجوفية التي يعتمد عليها في مناطق شمال وشمال شرق العراق .

ان التوسع في النشاط الزراعي يتطلب توفير عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الاستخدام الكفوء للفائض المائي (المعروض المائي مطروحاً منه الاستخدام المائي الكلي) الذي يضمن التدفق المائي المستمر للأراضي الزراعية . وتُشير البيانات الى الانخفاض التدريجي لحجم الخزين لنهري دجلة والفرات ، بعد أن كان (٧٦,٩) مليار متر مكعب عام (٢٠٠٣) ، انخفض الى (٦٧) مليار متر مكعب عام (٢٠١٠) ^(٢٥) .

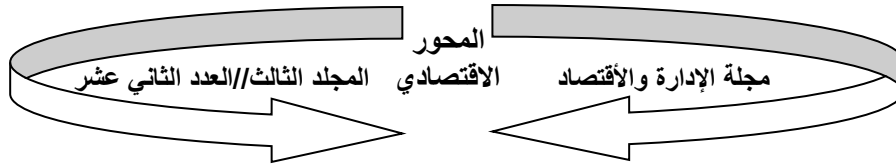
إنّ انخفاض الخزين الاستراتيجي لمياه البلد لا بد وأن يؤثر وبشكل مباشر في تراجع أداء القطاع الزراعي وفي ذات الوقت لا بد يكون لهذا الانخفاض في المخزون المائي جملة مسوغات أهمها^(٢٦) :

- عدم وجود رؤية واستراتيجية واضحة للمياه لدى دول المنطقة بما فيها العراق .
- تزايد سكان المنطقة بمعدلات نمو مرتفعة جداً .
- ازدياد الطلب على المياه مع محدودية المعروض منها .
- التغيرات البيئية وتأثيراتها المختلفة .
- إنشاء العديد من مشاريع خزن المياه في الدول المُتشاطئة مع العراق مما يؤثر سلباً على التصريف المتدفقة .
- الخلل في وسائل نقل المياه التي أغلبها وسائل غير مُبظنة ، اذ لم يعرف القطاع الزراعي في العراق استخدام وسائل الري الحديثة (الرش والتنقيط) إلا في نهاية التسعينات ،
- عدم تمكن العراق من عقد أي اتفاقية بصدد مُحاصصة المياه مع الدول المُتشاطئة .

لذا فقد بات من الضروري الاهتمام بهذا الجانب واعطائه الأولوية من بين السياسات التنموية في العراق من خلال مجموعة واسعة من البرامج والاجراءات الآتية :



- أ- دعم وزارة الموارد المائية في مشاريع استصلاح الاراضي وشق وتبطين القنوات وتوسيع شبكات الميازल المخطط لها .
- ب- ضرورة الوصول الى اتفاق مع دول المنبع لنهري دجلة والفرات وروافدهما (تركيا وسوريا وايران) لتحديد حصّة العراق المائية .
- ج- اعتبار المياه مورداً اقتصادياً مهماً لا يقل شأنه عن النفط .
- د- تأسيس مشروع وطني يتعامل مع دراسات التغيرات المناخية العالمية وتأثيرها على العراق ، واقامة بنك معلومات في مجال ادارة المياه والري ، وتوجيه الدراسات البحثية باتجاه إيجاد الوسائل والتطبيقات الضرورية لرفع كفاءة الارواء.
- هـ - تنمية وعي المواطنين بترشيد استخدام المياه في شتى المجالات ومنها الزراعية .
- و- إنشاء سدود وفروع اروائية جديدة في مناطق مناسبة يمكن الاستفادة منها في استصلاح وزراعة الاراضي الصحراوية الواسعة والتي تكون انتاجيتها عالية جداً لأنها اراضي بكر ، وبذلك يمكن أن تعطي للبلد ناتج يُغطي كلفة إنشاء تلك السدود والفروع الاروائية .
- ي- وضع السياسات الزراعية المستقبلية البديلة التي من شأنها أن توفر البدائل المناسبة أثناء الازمات المتوقعة وغير المتوقعة ، والتي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار التوقعات حول انخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات في غضون السنوات القادمة .
- ٢- سياسة الامن الغذائي :
- العراق أحد الدول التي تُعاني من عجز غذائي كبير منذ أكثر من ثلاثة عقود ويعتمد بنسبة كبيرة في غذائه على المستورد من الخارج بأكثر من (٦٠%) . وهذا ما يُهدد الأمن الغذائي في العراق ويجعله عرضة لتهديدات التقلبات التي تحدث في الاسواق العالمية والسياسات التي تنتهجها الدول المهيمنة على تجارة الغذاء . ففي السبعينات وبداية الثمانينات كان العراق يتمتع بمستوى غذائي جيد جداً ، إذ كان الرقم التجميعي للأمن الغذائي قد بلغ (٩٦,٥) نقطة من مجموع (١٠٠) نقطة تمثل الأمن الغذائي الكامل ، الا أن هذا الرقم قد تراجع الى (٦٠,٥) خلال فترة التسعينات (٢٧) ، واقل من ذلك بعد عام (٢٠٠٣) ولغاية الان. ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب أهمها :
- أ- العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في عقد التسعينات.
- ب- معدلات النمو المتزايدة في السكان التي تبلغ في الغالب (٣%) سنوياً.
- ج- تواضع مستويات إنتاج الغذاء ولاسيما للمحاصيل الاساسية المتمثلة بالحبوب والذي يعود الى الازمات الامنية غير المُستقرة والى التقلبات المناخية والانفتاح الاقتصادي الذي أثر سلباً على الانتاج الزراعي .
- د- رفع الدعم وتحرير الاسعار كأحد اجراءات التحول نحو اقتصاد السوق الذي يسعى العراق الى تحقيقه بعد عام (٢٠٠٣) مما أثر سلباً على الزراعة العراقية التي لم تستطع منافسة المنتج الاجنبي .
- هـ - عدم وجود برنامج حكومي يوضح الاحتياجات الكافية من الغذاء ، والسبل التي تمكن من تحقيق تلك الاحتياجات، وذلك بسبب ضعف التخطيط ، وغياب الإرادة الحقيقية من قبل اصحاب القرار بالاهتمام بمثل هكذا



مسائل ، وعدم ادراك مدى خطورة مسألة الامن الغذائي من جميع النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية)، والاعتماد في توفير الغذاء عبر الاستيراد .

كل هذه العوامل ، وعوامل أخرى تتمثل بانخفاض مناسب المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتصحر، وعزوف أغلب الفلاحين عن العمل الزراعي والتوجه نحو العمل المدني والانخراط في سلكي الشرطة والجيش . أدت الى ارتفاع الفجوة الغذائية (مدى العجز في الانتاج المحلي للغذاء لمواجهة متطلبات المجتمع منه) لمختلف السلع الزراعية ، إذ بلغت الفجوة الغذائية للقمح (٥٠%) وللرز (٦٧%) وللسلع الاخرى أكبر من ذلك بكثير^(٢٨) .

ان الوقوف على مستقبل الامن الغذائي في العراق يتطلب التعرف على محددات مستوى الامن الغذائي والتي من اهمها (نمو السكان الذي يمثل زيادة الطلب على الغذاء ، والمحدد الاخر هو انتاج الغذاء محليا الذي يمثل جانب العرض).

وانطلاقا مما ورد اعلاه نقترح الاتي :

أ - اعداد دراسة شاملة لمفردات الامن الغذائي في البلد ، وايجاد الحلول اللازمة لتحقيقه.

ب - يجب ان يكون الهدف الاساس الذي نسعى لتحقيقه هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، وليس فقط الامن الغذائي^(٢٩) ، وذلك لتوفر مقومات الاكتفاء الذاتي في البلد ، من اراضي زراعية ، ومياه ، وايدي عاملة بالقدر الكافي.

ج - استخدام كل الوسائل اللازمة لرفع غلة الدونم او الشجرة او الحيوان من خلال استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة والري وتربية الحيوان.

د - وضع الاستراتيجيات اللازمة لدعم عملية انتاج الغذاء، واستغلال الميزات النسبية لإنتاج بعض المحاصيل كالخضراوات وبعض الفواكه والتمور لتصدير الفائض منها ، بهدف تعزيز الميزان التجاري الغذائي.

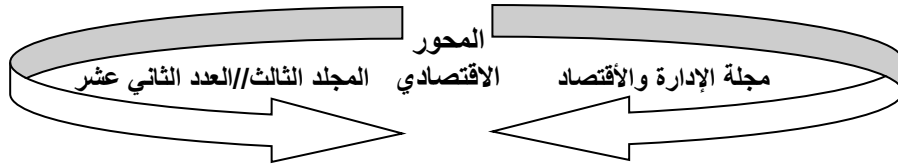
هـ - تطوير وتنمية المحاصيل الزراعية الصناعية كالمحاصيل الزيتية ومحاصيل البنجر السكري وقصب السكر، لتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي في منتجات هذه السلع . ودعم قطاع الصناعات الغذائية.

و - تطوير القطاع الصناعي الداعم لإنتاج الغذاء لا سيما صناعة الاسمدة التي لها دور في تنمية إنتاج الغذاء بنسبة لا تقل عن (٣٥%) بحسب الدراسات الحديثة، مما يساعد على تطوير إنتاج الغذاء والحد من العجز فيه. وكذلك دعم الصناعات الغذائية وتطويرها.

ي - اعتماد معدلات نمو مستهدفة في انتاج المحاصيل الزراعية، تتماشى مع معدل نمو السكان الحقيقي او المستهدف. كأن يعتمد معدل نمو للمحاصيل الزراعية (٢%) كمؤشر مفترض لتطوير الانتاج الزراعي.

٣ - سياسات التسعير :

أصبح سعر السلعة الزراعية في العراق غير محفز للمنتج الزراعي ، واصبحت الزيادات في الاسعار لا يرافقها زيادات في الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية، بسبب الكثير من المعوقات فضلا عن عدم الاستقرار السياسي، مما ادى الى شحة هذه المحاصيل في الاسواق والى ارتفاع اسعارها بشكل ملحوظ ، مما انعكس سلبا على المستهلك من خلال ارتفاع مستوى التضخم في العراق ، اذ سجلت معدلات التضخم تسارعا ملحوظا في الاعوام الاخيرة ، الامر الذي يشير الى ان الاقتصاد العراقي يغرق فيما يسمى (بالتضخم الركودي) ، اي ارتفاع الاسعار مع استمرار انكماش الانتاج .



لم تكن هنالك سياسة سعرية واضحة المعالم يمكن من خلالها معرفة اتجاهات تلك السياسة، اي معرفة اولوياتها ، هل هي استهداف المنتج ام المستهلك ، ام الاثنين على حدا سواء . اذ لم تنجح السياسة الزراعية في العراق في تحقيق مستوى مناسب من الاسعار يحقق منفعة المستهلك ، وربحا مناسباً للمنتج يعود عليه بالفائدة ويساعده في زيادة دخله ويحفزه على زيادة انتاجه. فعلى الرغم من ارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا خلال العشرة سنوات الاخيرة ، الا ان الملاحظ هو انخفاض مستويات الناتج لأغلب السلع الزراعية خلال المدة نفسها ، ويرجع ذلك الى ان هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي التي قللت من الاهمية الاقتصادية لارتفاع الاسعار . وهذا يعطي مؤشرا واضحا على عدم كفاية المعروض السلعي من المواد الغذائية نتيجة لعدم كفاية الانتاج الزراعي المحلي وتعويض النقص من خلال الاستيرادات الزراعية ، وهذا من التحديات المهمة للسياسة الزراعية في العراق . اما من اكثر التحديات اهمية فهو التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي ، من خلال الغاء اجراءات الحماية وفتح ابواب التجارة الخارجية عن طريق الغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الكمركية بشكل كبير والغائها لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة .

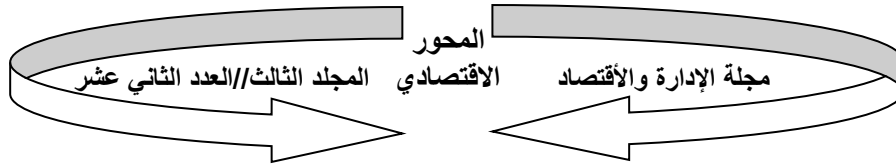
هذه الاجراءات عرضت الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) الى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة ، التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الانتاج وجودة النوعية ، مما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الاسواق العراقية وتعرض المزارع المحلي الى الخسائر المتتالية ومن ثم لجوء عدد كبير منهم الى العزوف عن الانتاج الزراعي.

وهناك نقطة مهمة لا بد من تناولها في هذا المجال ، وهو غياب البدائل في الطلب على المنتج الزراعي المحلي ، اذ ان مصدر الطلب الوحيد هو المستهلك المحلي فقط ، لغرض الاستهلاك اليومي، ولم تطلب السلعة الزراعية للأغراض الصناعية مثلا، او من الخارج ، وذلك لتعطل اغلب الصناعات الغذائية عن العمل اما بسبب تقادم المكين والمعدات ، او بسبب الاهمال نتيجة عدم منافستها للسلع الغذائية المصنعة المستوردة من الخارج . وهذا ما يمثل عامل احباط اضافي للمزارع المحلي الذي عند نزول ناتجه الى الاسواق في ذروة الموسم (كالتمور والطماطة وغيرها من المحاصيل) نلاحظ انخفاض اسعارها الى مستوى ادني بكثير من كلفة الانتاج ، لان المعروض منها اكبر بكثير من الطلب عليها ، فضلا عن عدم وجود سياسة تسويقية او تخزينية سانده تمكن من معالجة فائض العرض لهذه السلع. وانطلاقاً مما سبق نقترح الاتي :

أ- اعتماد سياسات وبرامج تنظيم عمليات استيراد السلع الزراعية بما يساعد على تنظيم واستقرار الأسعار لحماية المنتجات المحلية.

ب- مراقبة الاسواق عن طريق وضع جهاز حكومي قوي ومرن لمراقبة اسعار السلع الزراعية ، ووضع قيود تلزم باعة الجملة والمفرد بعدم التلاعب بالأسعار ، ووضع حدود معينة لاسعار السلع الزراعية لا يمكن ان تنخفض دونه ، على ان يغطي كلفة الانتاج مع ضمان ربح معقول للمنتج .

ج- ايجاد ترابطات امامية وخلفية بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات وخاصة القطاع الصناعي في مجال الصناعات الغذائية، وهذا من شأنه ان يزيد من الطلب على السلع الزراعية ، مما يحافظ على اسعارها ، او يرفع منها ، مما يشجع المزارع على زيادة انتاجهم لها، ومن جانب اخر يقلل من استيراد هذه السلع من الخارج .



د- عدم فرض اسعار ثابتة من قبل الحكومة للمحاصيل الزراعية ؛ لأن السعر الثابت قد يكون اقل بكثير من تكاليف الانتاج . اذ يجب ان يراعى في الاسعار الحكومية مسالة تكاليف الانتاج.

٤- سياسة التجارة الخارجية :

من التحديات المهمة التي تواجه الزراعة العراقية انفتاح السوق المحلية نحو السلع الزراعية من الدول المجاورة ، لاسيما الفواكه والخضار ، اذ ادى غياب الضوابط والقواعد لاستيراد السلع الزراعية الى اغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية ، مما اثر بدرجة كبيرة على المنتج المحلي الذي لم يتمكن من منافسة المنتج الخارجي وذلك للفارق الكبير في تكاليف الانتاج ، مما خلق وضعاً تنافسياً قوياً للسلع الزراعية المحلية بشكل اصبح يهدد مستقبل الانتاج الزراعي في العراق . ان تحول السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) نحو تطبيق اجراءات السوق من خلال إلغاء اجراءات الحماية وفتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها عبر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتطبيق بنودها الاساسية كإلغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الكمركية تخفيضاً كبيراً والغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة ، وقد تضمن الامر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ذي الرقم (٣٨) والذي لا يزال ساري المفعول فرض ضريبة اعمار العراق والتي حددت بنسبة (٥%) على جميع البضائع المستوردة من جميع الدول باستثناء السلع الغذائية، الامر الذي ساهم بنسبة كبيرة الى تراجع القطاع الزراعي ، نظراً لتمتع السلع الزراعية المستوردة بميزة انخفاض تكاليف الانتاج وجودة النوعية وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الاسواق العراقية ، وتعرض المنتجون الزراعيون الى الخسائر ومن ثم لجوء عدد كبير منهم الى العزوف عن الانتاج .

وانطلاقاً مما ورد في اعلاه نقترح الاتي :

أ- تقديم دعم وحماية خاصة للمزارعين وذلك بالاستفادة من القواعد التي تمنحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول النامية بمنحها معاملة خاصة وتفضيلية لفترة زمنية اطول ومعدلات تخفيض ادنى للتعريف الكمركية والمعروفة بقواعد الصندوق الازرق (٣٠) .

ب- العمل الجاد لاعتماد سياسات وبرامج تنظيم عمليات استيراد السلع الزراعية بما يساعد على تنظيم واستقرار الاسعار لحماية المنتجات الزراعية المحلية.

ج- دعم الانتاج الزراعي لأغراض التصدير من خلال منح المنتج فرق السعر الذي يمكنه من المنافسة في اسواق التصدير .

٥- السياسات التمويلية والاستثمارية :

يمكن التعرف على السياسات الاستثمارية والتمويلية في العراق من خلال التعرف على موقع القطاع

الزراعي في الموازنة الاستثمارية والموازنة العامة وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (١١) نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي الى النفقات الاستثمارية والنفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١١)

السنة	(١) التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار)	(٢) النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	(٣) نسبة ١ الى ٢	(٤) النفقات العامة مليون دينار	(٥) نسبة ١ الى ٤
٢٠٠٤	٢١٠٠٠٠	١١١٨٣٠٠	١٨,٧٨	٢٠١٤٥١٠٠	١,٠٤
٢٠٠٥	٣٠١٨٠٠	٧٥٥٠٠٠٠	٤,٠٠	٣٥٩٨١١٦٨	٠,٨٤
٢٠٠٦	٣٣٦٣٢٤	٩٢٧٢٠٠٠	٣,٦٣	٥٠٩٦٣١٦١	٠,٦٦
٢٠٠٧	٣٩٢٦٣٦	١٢٦٦٥٣٠٥	٣,١٠	٥١٧٢٧٤٦٨	٠,٧٦
٢٠٠٨	١٠٥٩٦٨٠	٣٠٧٦٣٨٩١	٣,٤٤	٩٢٠٨٩١٩٥	١,١٥
٢٠٠٩	٨٤٦٨٢٩	١٥٠١٧٤٤٤٢	٥,٦٤	٦٩١٦٥٥٢٤	١,٢٢
٢٠١٠	١٢٦٤٠٠٠	٢٣٦٧٦٧٧٣	٥,٣٤	٨٤٦٥٧٤٦٧	١,٤٩
2011	١٦٨٣٠٧٠	٣٠٠٦٦٢٩٣	٥,٦٠	٩٦٦٦٢٧٦٧	١,٧٤

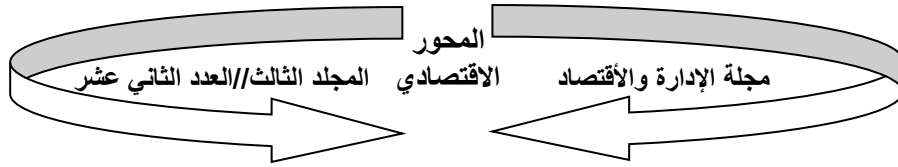
المصدر : وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية .

يتضح من جدول (١١) ان التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي سارت بالارتفاع منذ عام (٢٠٠٤) ولغاية عام (٢٠١١) الا ان نسبتها لا تزال منخفضة جدا بالنسبة للموازنة الاستثمارية او الموازنة العامة ، ولا تتسجم مع اهمية هذا القطاع في الاقتصاد العراقي، اذ ان القطاع الزراعي بحاجة الى اضعاف هذه التخصيصات لإخراجه من الوضع الذي هو عليه. وهناك اسباب عديدة دفعت باتجاه تحجيم هذه التخصيصات وعدم ايلانها مقام الصدارة من بين باقي التخصيصات الاستثمارية ومن اهم هذه الاسباب هي (ضخامة التخصيصات الاستثمارية التي لا تزال تشكل ثلثي الموازنة العامة ، وارتفاع تخصيصات الاجهزة الامنية ، ضخامة تخصيصات المنافع الاجتماعية ، التزامات العراق الخارجية المتمثلة بتعويضات حرب الكويت البالغة ٥% من اجمالي واردات النفط ، ايلاء قطاعي النفط والكهرباء مقام الصدارة في التخصيصات الاستثمارية ... الخ) .

اما بالنسبة لسياسة دعم المزارعين والتي يجري العمل بها منذ مدة طويلة ، الا انها لم تلبى الطموح المطلوب ، اذ بلغت تخصيصات دعم المزارعين في الموازنة العامة لعام (٢٠٠٤) (٣٠٠) مليار دينار ، استمرت بالارتفاع حتى بلغت (٧٥٠) مليار دينار عام (٢٠١١) . واتخذ هذا الدعم عدة اشكال اهمها (شراء محاصيل زراعية ، دعم انتاج الدواجن ، شراء البذور المحسنة ، وبيع الاسمدة بأسعار مخفضة (٣١) .

اما في مجال الاقتراض الزراعي فتضمنت المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة العراقية عام ٢٠٠٨ استحداث وحدة صناديق القروض التخصيصية الزراعية التنموية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي وتتولى تقديم القروض لدعم القطاع الزراعي والاشراف على عمل الصناديق الاتية (٣٢):

أ - صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى : تأسس عام ٢٠٠٨ براس مال قدره (١٠٠) مليون دولار ، يقوم بمنح القروض للأشخاص والشركات التي تزيد مبالغها عن (٢٥٠) مليون دينار ولكافة الاغراض الزراعية والحيوانية ومشاريع تأهيل الصناعات الغذائية بضمانات عقارية كافية لتغطية المبلغ المطلوب ، علما ان فترة استرداد مبلغ القرض في عموم المشاريع لا تقل عن سنة .



ب - صندوق اقراض تنمية الثروة الحيوانية : تأسس عام ٢٠٠٨ ايضا براس مال قدره (٤٠) مليون دولار ، وتنوعت اشكال المشاريع التي تمول من قبل هذا الصندوق ، اذ شملت مشاريع تربية الاسماك والدواجن الى جانب شراء السفن والزوارق البحرية . وتسدد هذه القروض على دفعتين الى ثلاثة دفعات ، في حين تصل أقساط التسديد الى ستة اقساط بعد مدة لا تقل عن سنة.

ج - صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة : ان ما لا شك فيه ان القطاع الزراعي في العراق يمتاز بمحدودية استخدام المكننة الحديثة ، وعلى هذا الاساس تأسس هذا الصندوق براس مال بلغ عند تأسيسه عام ٢٠٠٨ (٤٠) مليون دولار ، ومن المشاريع الممولة من هذا الصندوق هي الانشطة الزراعية التي بحاجة الى استخدام كثيف للتكنولوجيا مثل المرشات والساحبات والحاصدات... الخ .

د - صندوق تنمية النخيل : انشأ عام ٢٠٠٨ براس مال قدره (٣٠) مليون دولار، وقد ركز على تقديم القروض لزراعة النخيل وزيادة انتاج التمور باعتبارها واحدة من السلع التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية تشجعه على التصدير والمنافسة الخارجية، وتمثلت قروض الصندوق بقروض انشاء بساتين النخيل ، تأهيل وانشاء مخازن التمور ، وانشاء مكابس التمور .

هـ - صندوق اقراض صغار الفلاحين : ركز على تقديم القروض لزراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والقطن والمحاصيل النباتية الصيفية والشتوية وقد تضمن القرض صرف المبالغ بعدة دفعات وبمدة استرداد لا تقل عن سنة .

ان المبادرة الزراعية للحكومة العراقية لم تنجح الا بنسبة ضئيلة جدا في تنمية القطاع الزراعي ، وذلك لان اغلب القروض الزراعية التي قدمت للمزارعين كان يشوبها الفساد والمحسوبية ، ووضعت في غير مكانها الصحيح واستخدمت من قبل المستفيدين في اغراض اخرى غير زراعية ، ويأتي ذلك بسبب ضعف الرقابة المالية والادارية على المال العام ، وهذا لا ينطبق على القروض الزراعية فقط وانما كحالة عامة في الاقتصاد العراقي. وفي هذا الخصوص لا بد من :

أ- تفعيل دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي في التمويل والإقراض وهو الخيار الافضل لتطوير القطاع الزراعي نظرا لان القطاع الخاص احرص في استرداد أمواله والمحافظة عليها من القطاع العام .

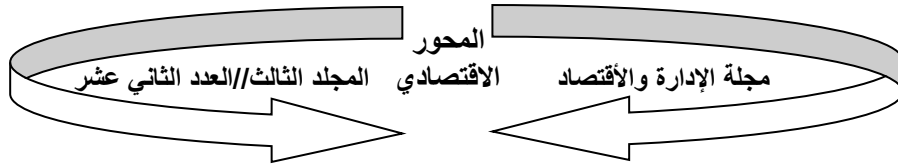
ب - تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في مشاريع الانتاج النباتي والحيواني المتكاملة .

ج - تشجيع تأسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير اسواق المال .

د - تبني سياسة انتمائية تشجع القطاع الخاص على اعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة وعلى اقامة مشاريع جديدة ، ودعم وشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الاراضي الصحراوية .

٦ - السياسات التسويقية والتخزينية للمنتجات الزراعية :

لم يمتلك العراق سياسة تسويقية واضحة المعالم والاهداف ، اذ لا توجد هنالك صلة وثيقة بين قطاعات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، كما لا تقوم الاجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة ، بسبب ضعف البنى الاساسية من وسائل نقل ومواصلات ، بما يعوق من تسويق السلع والمنتجات الزراعية مما يجعل استيراد هذه السلع اكثر سهولة من انتاجها محليا. اذ يعاني الفلاح العراقي من مشاكل كثيرة فيما يتعلق بتسويق منتوجه وقت بلوغه مما يسبب له خسائر كبيرة تعد عامل احباط له في مزاوله عمله الزراعي .



اما على صعيد السياسة التخزينية ، يفترق العراق الى العديد من المخازن للسلع الزراعية سواءً المبردة منها ام غير المبردة ، اذ لم يستطع تخزين الفائض من السلع الرئيسية التي يتميز بإنتاجها كالتمور والخضراوات والفواكه والتي يمكن استخدامها في اوقات لاحقة اما لأغراض استهلاكية او لأغراض التصنيع . كما لم يمتلك العراق القدرة الكافية من بني تحتية لتوفير المخزون الغذائي سواءً العامل او الاستراتيجي ، اذ تفتقر الحكومة العراقية الى الرؤية الواضحة والامكانيات اللازمة (مخازن كافية، سواءً تقليدية ام متطورة) لتوفير الحد الأدنى من المخزون الغذائي المحلي وكذلك المستورد ايضاً ، وبذلك يبقى الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات الاسواق العالمية والازمات المتكررة. وبهذا الخصوص لا بد من التركيز على النقاط الآتية :

أ- إعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للبلد لبناء مخازن ومراكز تسويقية بمواصفات عالمية متطورة وفق برنامج استثماري متكامل ، على ان تكون موزعة بشكل عادل حسب المحافظات وبما يتناسب والميزة النسبية لكل محافظة والامكانيات الزراعية المتاحة فيها.

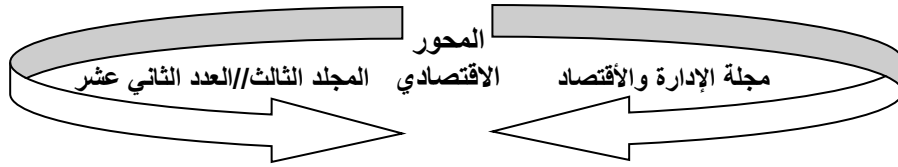
ب- اعتماد اساليب التسويق الحديثة والمتطورة في تسويق السلع الزراعية عن طريق ادخال التحسينات والتعديلات الضرورية بشكل يجذب المستهلك بدلاً من توجيهه للسلع الاجنبية وعزوفه عن السلع المحلية ، كما هو الحال في التمور والفواكه والحبوب واللحوم ... الخ.

ج- دعم القطاع الخاص للاستثمار في صناعات التعليب وتطوير المصانع القائمة منها وفقاً للمواصفات العالمية وتوفير الحماية الكافية لها بدلاً من استيراد معظم المواد الغذائية من الخارج، على الرغم من توافر المواد الاولية اللازمة لإقامة مثل هذه الصناعات ، كصناعة المعجون والالبان والدبس والمخللات و المواد الغذائية الاخرى .

٧ - السياسات التقنية :

ظل القطاع الزراعي في العراق يعاني من شحوب الاساليب التقليدية في الانتاج ، رغم اهمية المبتكرات البيولوجية والميكانيكية التي يؤدي استخدامها الى زيادة انتاجية الارض والعمل الزراعي . اذ ان واحدة من اهم الاسباب الرئيسية لتراجع حصيللة الانتاج الزراعي تعود الى اعتماد الاخير على الطرق التقليدية في الزراعة ، فرغم المحاولات لإدخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع الا انها لا زالت متواضعة لاسيما في مجال التقنيات الاحصائية والبذور المحسنة والاسمدة الكيماوية واستخدام الطرق الحديثة في الري مما اثر في النهاية على تدني معدلات النمو في القطاع الزراعي . وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى ان عملية ادخال التكنولوجيا تواجه عدة عقبات اهمها :

- ان ادخال التكنولوجيا يتطلب توفير تخصيصات مالية ضخمة.
- ضعف المستوى التعليمي للعاملين في القطاع الزراعي مما يشكل صعوبة ادارة هذه التكنولوجيا .
- قد يتعارض استخدام التكنولوجيا مع هدف الحد من البطالة في القطاع الزراعي والتي تعد من سمات هذا القطاع في العراق وخاصة المقنعة منها.
- رغبة الدول المصدرة للتكنولوجيا احتكار هذه التقنيات لحين اختراع اساليب جديدة من هذه التقنيات.
- ومن اهم المشاكل الفنية التي تواجه الزراعة العراقية هي مشكلة الملوحة والتصحر، اذ تشير الاحصاءات الى ان (٧٥%) من الاراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة ، وهذا من شأنه زيادة مساحة الاراضي



المتصحرة التي تبلغ (١٦٧ الف كم ٢) ، وتشكل ما نسبته (٣٨%) من مساحة العراق الكلية ، يضاف إليها المساحة المهتدة بالتصحّر والبالغة (٢٣٨ الف كم ٢) وهي نسبة (٥٤,٧%) من مساحة العراق ، وعند جمع النسبتين نجد بان (٩٣%) من مجموع مساحة العراق عرضة للتصحّر (٣٣) .

ان من اهم اسباب التصحّر في العراق يمكن ايجازها بالاتي :

- ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية ، وارتفاع درجة غليان المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف .

- افراط الفلاحين وسوء استخدامهم للمياه في سنوات الوفرة بشكل يفوق حاجة النباتات، وعدم وجود المبالز الكافية لتسريب المياه الفائضة من الاراضي الزراعية.

- انخفاض المنسوب السنوي لنهري دجلة والفرات ، وتصريف الفضلات الملوثة الى مياه الانهر في كل من تركيا وسوريا.

استناداً على ما تقدم فان العراق بحاجة الى الخطوات التالية لتحسين الواقع التقني للقطاع الزراعي :

أ - التوسع في استخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة عن طريق استنباط اجيل جديدة من المحاصيل ذات الكفاءة العالية ، واستمرار دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال الاجل القصير.

ب - المحافظة على التنوع البيولوجي وزيادة مرونة نظم الانتاج الغذائي تجاه التحديات البيئية والمناخية ، واستحداث مراكز للزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة واستخدام المستخلصات النباتية كبديل للمبيدات الكيماوية وبالتالي التقليل من التلوث البيئي .

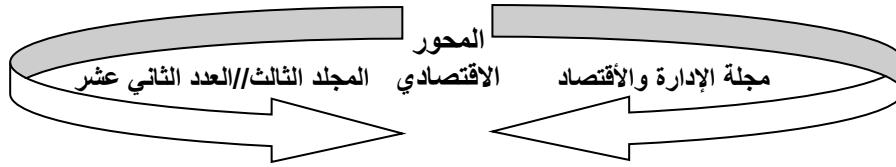
ج - استخدام كل ما من شأنه زيادة انتاجية الدونم او الشجرة او الحيوان المزرعي من خلال استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة والري وتربية الحيوان.

د - تأسيس مشروع وطني يتعامل مع التغيرات المناخية العالمية والاقليمية وتأثيرها على الزراعة العراقية ، وزيادة عدد المحميات الطبيعية والمحافظة على القائم منها ، وانشاء الواحات والتغطية الطينية وتنمية النباتات الطبيعية التي تساعد على مكافحة التصحّر.

هـ - توجيه الدراسات البحثية باتجاه ايجاد الوسائل والتطبيقات الضرورية لرفع كفاءة الارواء ، ونشر تقنيات الري الحديثة ، والتوسع في البرامج الارشادية لتوعية مستخدمي المياه وبمشاركة الوزارات المعنية .

خاتمة البحث

تطرقنا من خلال هذا البحث الى مفاهيم السياسات الزراعية بكافة اشكالها وكيفية استخدامها في التأثير على مستوى نشاط القطاع الزراعي . كما تم التعرف على واقع القطاع الزراعي في العراق ، وكذلك واقع السياسات الزراعية فيه ومدى نجاح تلك السياسات وفشلها في معالجة المشاكل المختلفة التي يعاني منها هذا القطاع . وتم توصيف عدد من السياسات التي نراها ملائمة في كل نوع من انواع السياسات الزراعية التي اشرفنا عليها كتوصيات يمكن اعتمادها كعلاج للواقع المتردي للقطاع الزراعي الذي تم اهماله بشكل ملحوظ ومثير للاستغراب في الآونة الاخيرة ، واصبح دوره هامشياً في الاقتصاد العراقي بعد ان كان من اهم الركائز الاساسية في الاقتصاد . لذا لا بد من الالتفاتة الجادة لهذا القطاع الحيوي والذي لا غنى عنه في اي



بلد في العالم ، والنظر الى الزراعة كثروة وطنية يجب المحافظة عليها وتنميتها ، والاهتمام بها قبل النفط لان النفط مورد ناضب، في حين ان الزراعة مورد متجدد . ومن هذا المنطلق تطرقنا الى سياسات ومقترحات لتطوير هذا القطاع ، وهي بحاجة الى وضع الاموال والخطط اللازمة لتطبيقها على ارض الواقع ، ولا ان تضاف الى جميع ما كُتب من قبل المختصين وذوي الخبرة بهذا الخصوص .

الهوامش والمصادر

^١ رقية خلف حمد الجبوري ، "السياسات الزراعية واثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ٢٠١٢ ، ص ٣٥ .

^٢ عاكف الزغبي ، "محددات ومعوقات تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية وفقا لمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولا الى سياسة زراعية عربية مشتركة" ، بحث مقدم الى: ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي ، عمان ، ٢٩ - ٣١ كانون الاول ، ٢٠٠٧ ، ص ١ .

^٣ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، "التنمية الزراعية في البلاد العربية وآفاقها المستقبلية" ، دراسات اقتصادية ، ابريل ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

^٤ حياة كاظم عودة ، " عناصر ومؤشرات السياسة الزراعية : دراسة نظرية " ، مجلة القادسية للعلوم التربوية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٦ .

^٥ رقية خلف حمد الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

^٦ صالح العصفور ، "السياسات الزراعية" ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد ٢١ ، ايلول ، ٢٠٠٣ ، ص ٧

^٧ رقية خلف حمد الجبوري ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .

^٨ المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

^٩ صالح العصفور ، مصدر سابق ، ص ٥ .

^{١٠} المصدر نفسه ، ص ٦ .

^{١١} سالم توفيق النجفي وآخرون ، "السياسات الاقتصادية الكلية واثرها في نمو الزراعة العربية : دراسة لأقطار مختارة للمدة (١٩٧٥ - ١٩٩٥)" ، تنمية الرافدين ، العدد ٦٢ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦ .

^{١٢} صالح العصفور ، مصدر سابق ، ص ١٠

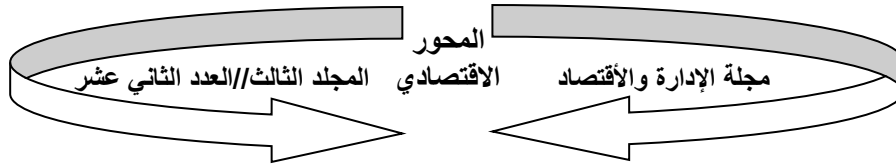
^{١٣} رمضان محمد مقلد وآخرون ، " اقتصاديات الموارد والبيئة" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٧ .

^{١٤} المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون ، ندوة اساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ .

^{١٥} سالم توفيق النجفي ، "التجارة الخارجية الزراعية : مبادئ ومتضمنات ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٩ ،

^{١٦} Integration of Food and Agricultural Policy with Macroeconomic Policy : Methodological Considerations in a Latin American Perspective , Economic and Social Development Papers , Organization of the United Nations (FAO) , 1993 , P.56.

^{١٧} صالح العصفور ، مصدر سابق ، ص ١٥



- ^{١٨} تركي فيصل الرشيد ، "استراتيجيات التنمية الزراعية - التجربة السعودية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٣٨ .
- ^{١٩} عبد الصاحب علوان ، "ازمة التنمية الزراعية ومأزق الامن الغذائي ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل الزراعة ، الجزء الثاني ، دار الرازي ، ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .
- ^{٢٠} صالح العصفور ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .
- ^{٢١} الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠١٠ .
- ^{٢٢} المصدر نفسه .
- ^{٢٣} المصدر نفسه .
- ^{٢٤} بثينة حسيب سلمان ، " الامن الغذائي وتأثيراته في التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٥ .
- ^{٢٥} وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٠) ، ص ٣٥٢ .
- ^{٢٦} علاء هاشم البدان ، واقع المياه في البصرة - مشاكل وحلول ، مؤتمر تهديدات الواقع المائي ، في العراق ، وزارة التخطيط ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ .
- ^{٢٧} منظمة (FAO) ، " الامن الغذائي والمساعدات الغذائية" ، روما ، ٢٠٠٠ ، ص ٦ .
- ^{٢٨} احمد عمر الراوي ، " دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ " ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٥ .
- ^{٢٩} ينظر الى مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء الى الانتاج المحلي بوصفه المصدر الوحيد للإمدادات الغذائية ، بينما يأخذ مفهوم الامن الغذائي في الاعتبار الواردات التجارية ، والمساعدات الغذائية ، كمصدر محتمل للإمدادات السلعية الغذائية .
- ^{٣٠} احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .
- ^{٣١} سرمد عباس جواد ، " القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح " ، بحث منشور ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٠ .
- ^{٣٢} المصدر نفسه ، ص ٩٢ - ٩٧ .
- ^{٣٣} عبد الكريم جابر شنجار ، " القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٣) ، السنة الخامسة ، ٢٠٠٧ ، ص ١١ .